ان دعوة الملك حسين للشعب الفلسطيني للبحث عن قيادة جديدة «تمثل تدخلاً في الشؤون الداخلية الفلسطينية». واوضح ان الحكومة الاردنية تقوم بالتضييق على الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية المحتلة لعدم اذعانهم لاقتراح الملك حسين بالتخلي عن ياسر عرفات. وذكر عرفات ان الاردن لا يكتفي بوضع العقبات امام الفلسطينيين الذين يريدون العبور من الضفة الغربية المحتلة الى الاردن لقضاء اعمال او لاسباب خاصة وحسب، ولكنه يضع، ايضاً، العقبات في وجه كل من يريد تجديد جواز سفره الاردني. وقد فسر عرفات هذه الاجراءات بانها محاولة من جانب الاردن للضغط على الفلسطينيين من أجل التخلي عن م.ت.ف. واعلان ولائهم للاردن (**اللواء**، عمان، ١٩٨٦/٦/١٧).

وفي تطور، هو الاول من نوعه، منذ بدء مسيرة التحرك الفلسطيني ـ الاردني المشترك، اعلن المجلس الثوري لـ «فتح» (١٩٨٦/٦/١٩) ان الاردن قام باتخاذ «اجراءات تمس، بشكل مباشر، وخطير، جوهر الثورة الفلسطينية والعربية والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني». ودعا المجلس في بيان صادر في ختام اجتماعاته، الامم المتحدة والجامعة العربية و م.ت.ف. العمل لوضع حد لهذه الاجراءات التي تعد تطوراً سلبياً وخطيراً في موقف الحكومة الاردنية.

واشار الى ان من بين هذه الاجراءات الغاء بعض صلاحيات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، كالحاق مراكز الشباب في المخيمات الفلسطينية بالوزارات والدوائر الرسمية الاردنية. واكد المجلس طرد عطاالله عطاالله (ابنو الزعيم) وغازي عطاالله، من «فتح» لمخالفتهما النظام الاساسي فيها (نص البيان، كاملاً، في باب «وثائق»، ص ٨٦ ـ ٨٨).

واتخذ مجلس الوزراء الاردني (١٩٨٦/٧/٧) قراراً باغلاق ٢٥ مكتباً لـ «فتح» وم.ت.ف. في الاراضي الاردنية، من بينها مكتب رئيس اللجنة التنفيذية، ومكتب نائب القائد العام خليل الوزير (ابو جهاد)، ومكتب مستشار عرفات السياسي، هاني الحسن. واعرب الوزير عن اسفه لهذه الخطوة وقال انها تأتي ضمن سلسلة من الاجراءات غير المعتادة في وقت نحرص على الابقاء على علاقات اردنية ـ فلسطينية طيبة. ووصف القرار بانه «مُتعجِّل»، وقال: «اننا نتساءل، بمرارة، عن هدف القرار الاردني (**السفير**، ١٩٨٦/٧/٨).

من جهته، ندد صلاح خلف (ابو اياد)، بالقرار الاردني، وقال: «ان الحكومة الاردنية تسعى الى تكوين قيادة فلسطينية بديلة وتصفية القضية الفلسطينية»، مضيفاً «ان القرار لم يفاجئ القيادة الفلسطينية».

وحذر خلف الاردن من «ان التاريخ لن يصفح، مطلقاً، عن الذين تآمروا ضد القضية الفلسطينية». واشار الى «ان الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وخصوصاً حقه في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة لا يمكن ان تخضع لمزايدات او ان تكون موضوعاً لممارسة الضغوط من خلال اغلاق المكاتب وطرد الكوادر الفلسطينية او سجن المناضلين في الاردن» (**المصدر نفسه**).

الى ذلك، انذرت السلطات الاردنية خليل الوزير (ابو جهاد)، بضرورة مغادرة الاراضي الاردنية خلال ٤٨ ساعة، وقد غادرها الى بغداد (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٧/١٠).

وفور مغادرته، صرح الوزير بـ :«ان الشعب الفلسطيني في الاردن والارض المحتلة يشوبه الاحباط والمرارة والالم الشديد لما يمثله القرار الاردني باغلاق المكاتب». وتوقع ازدياد العمليات العسكرية في الاراضي المحتلة (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٧/١١).

واجتمعت اللجنة المركزية لـ «فتح» في تونس (١٩٨٦/٧/١٠) لدراسة المستجدات السياسية الناجمة عن الاجراءات الاردنية، في وقت تم تأجيل اجتماع اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. التي صرح ناطق رسمي باسمها بأن اجتماع اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف ما يزال مقرراً كمسألة عاجلة للبحث في العلاقات الفلسطينية مع الاردن، واصدار رد على قرار عمان باغلاق مكاتب المنظمة (**المصدر نفسه**).